الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	الوثائق الأخرى	الدعوات عملا بالمادة ٣٧	الدعوات عملا بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون
	رسالة مؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2011/575)				
٦٦١٧ (مغلقة) ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١			٢٦ دولة عضوا[ب]	الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، والسيد أنور خوجة	
٦٦٧٠ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2011/675)	صربيا (وزير الخارجية)		الممثل الخاص للأمين العام، والسيد أنور خوجة	جميع أعضاء المجلس والمدعوين

(أ) لم يدل ممثل البوسنة والهرسك ببيان.

(ب) إسبانيا، وإستونيا، وألبانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، والجبل الأسود، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وصربيا (وزير الخارجية)، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ومصر، وهنغاريا، وهولندا، واليونان.

الشرق الأوسط

٢٦ - الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

عرض عام

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ٢٧ جلسة في إطار البند المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“ واعتمد بيانا رئاسيا واحدا. وركزت الإحاطات المقدمة في عام ٢٠١٠ أساسا على الحالة الإنسانية المتدهورة في غزة. وفي أعقاب حادث أسطول غزة في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠، جددت العديد من الدول الأعضاء دعوتها إلى إنهاء النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي عام ٢٠١١، ركزت المناقشات أساسا على استئناف وتعليق المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين، والطلب الفلسطيني للانضمام لعضوية الأمم المتحدة، والحالة السياسية العامة في الشرق الأوسط. ونوقشت أيضا التطورات في لبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية خلال الفترة.

وفي عام ٢٠١١، نظر المجلس في مشروع قرار يعرب، في جملة أمور، عن إدانة استمرار أنشطة الاستيطان من جانب إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة[٥٢٩]. ولم يعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي لأحد الأعضاء الدائمين في المجلس.

(٥٢٩) S/2011/24.

٢٧ كانون الثاني/يناير إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٠: عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية والحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أفاد الأمين العام المساعد للشؤون السياسية أنه بالرغم من المأزق الذي تواجهه المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين، تواصل السلطة الفلسطينية جهودها الرامية إلى المضي قدما في تنفيذ جدول أعمالها لبناء الدولة وتواصل إحراز تقدم في مجالات القانون والنظام ومكافحة الإرهاب، وفقا لخارطة الطريق. وأفاد بأن التقييد المؤقت الجزئي للمستوطنات في الضفة الغربية مستمر، ولكن كانت هناك إعلانات عن أنشطة بناء في القدس الشرقية. وشدد على أن النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة غير قانوني ويتعارض مع خارطة الطريق، وحث إسرائيل على التنفيذ الكامل لالتزاماتها بتجميد هذه الأنشطة وتفكيك البؤر الاستيطانية المشيدة منذ عام ٢٠٠١. وأشار إلى الزيادة الكبيرة في العمليات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية، وكذلك العديد من الحوادث العنيفة بين المستوطنين الإسرائيليين والفلسطينيين. وفيما يتعلق بقطاع غزة، أفاد بأنه كانت هناك زيادة ملحوظة في عدد القذائف التي أطلقتها الجماعات المقاتلة، والتي قوبلت بتوغلات إسرائيلية وغارات جوية. ودعا إلى إنهاء الحصار المفروض على غزة من قبل إسرائيل، وأشار إلى أنه بالرغم من وجود بعض الزيادات في أنواع معينة من السلع المستوردة، ما زال هناك نقص في الكميات، لا سيما الوقود. وفيما يتعلق بلبنان، أشار إلى أن أبرز محطات التقدم المحرز في العلاقات بين لبنان والجمهورية العربية السورية كان قيام رئيس وزراء لبنان بأول زيارة إلى دمشق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، حيث التقى رئيس الجمهورية العربية السورية وأجرى معه محادثات واسعة النطاق. ولاحظ الأمين العام المساعد أيضا أن الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ما زالت هادئة ولكنها هشة[٥٣٠].

وفي المناقشة التي تلت ذلك، ذكر المراقب الدائم لفلسطين أنه لا يمكن استئناف مفاوضات السلام في الوقت الذي تتواصل فيه أنشطة الاستيطان الإسرائيلية، وأن الدعوة إلى وقف المستوطنات ليست ما يسمى بالشرط المسبق من طرف الجانب الفلسطيني. وذكر أيضا أن من الضروري اتخاذ تدابير عملية جادة لإرغام إسرائيل على وقف استعمارها للأراضي الفلسطينية، وشدد على أنه من الحتمي لمجلس الأمن أن يتحمل بفعالية مسؤولياته في ذلك الصدد[٥٣١]. وذكرت ممثلة إسرائيل أن بلدها احتطت سياسة ضبط النفس في جميع المستوطنات في الضفة الغربية، مما يدل على أن حكومة بلدها مستعدة لاتخاذ خطوات صعبة من أجل السلام. وشددت على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتصدى للتحديات الحقيقية التي تواجه السلام والأمن، من قبيل التطرف والانتشار النووي وتهريب الأسلحة والإرهاب. وأشارت إلى قيام حماس بتهريب الأسلحة إلى قطاع غزة واستمرار إمدادات الأسلحة إلى حزب الله عبر الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية كمثالين لانتهاكات قرارات مجلس الأمن[٥٣٢]. وأكد ممثل الولايات المتحدة أن الاستئناف الفوري للمفاوضات باتجاه حل الدولتين هو السبيل الواقعي الوحيد إلى الأمام. وذكر أن حكومته لا تتفق مع بعض الإجراءات الإسرائيلية في القدس، مثل استمرار أسلوب الطرد وهدم المنازل الفلسطينية. وأعرب أيضا عن القلق حيال تدخل حماس في الجهود الدولية لإيصال المساعدة

(٥٣٠) S/PV.6265، الصفحات ٣-٨.

(٥٣١) المرجع نفسه، الصفحات ١١-١٣.

(٥٣٢) المرجع نفسه، الصفحات ١٣-١٥.

الإنسانية في غزة واستمرار تهريب الأسلحة وشن هجمات صاروخية ضد إسرائيل[٥٣٣]. وأعرب معظم المتكلمين عن قلقهم إزاء المأزق الذي آلت إليه عملية السلام وعن بالغ قلقهم إزاء الحالة الإنسانية في غزة، ودعوا إلى التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩).[٥٣٤] وأعرب كثير من المتكلمين عن إدراكهم لمواصلة وقف إسرائيل الاختياري للتوسع الاستيطاني، لكنهم دعوا إلى الإنهاء الدائم للأنشطة الاستيطانية غير القانونية. وشدد عدة متكلمين على ضرورة حل وضع القدس بصفتها عاصمة الدولتين في المستقبل[٥٣٥] ودعا عدة متكلمين إلى الإفراج الفوري عن جندي إسرائيلي كان محتجزا في غزة منذ عام ٢٠٠٦[٥٣٦].

وفي ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠، أفاد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية أن حكومتي إسرائيل وفلسطين تنظران بجدية في اقتراح طرحته الولايات المتحدة بأن يبدأ الطرفان محادثات غير مباشرة. وفيما يخص الضفة الغربية، أشار إلى أنه في حين أن أوامر التقييد الجزئي على بناء المستوطنات لا تزال سارية المفعول، تم رصد انتهاكات عديدة، وفي هذا الصدد حث الحكومة على اتخاذ تدابير إضافية لإنفاذ الأوامر التقييدية. وذكر أن الإغلاق الإسرائيلي لقطاع غزة، الذي ما زال قائما، يمثل سياسة عقيمة تمكن المهربين والمسلحين بينما تسبب مصاعب غير مقبولة للسكان المدنيين[٥٣٧].

وفي ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠، قدم الأمين العام إحاطة إلى المجلس عن زيارته الأخيرة إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة التي شملت اجتماعات مع قادة الحكومتين. وفيما يتعلق بغزة، سلط الضوء على الحالة الإنسانية والصعوبات التي يواجهها السكان، وشدد على أن القيود المفروضة على استخدام الأراضي لأغراض الإسكان والزراعة والاحتياجات الأخرى تحول دون التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسلم بالشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل بشأن حزب الله وأهمية التصدي لها. وشدد على أنه ليس هناك بديل للمفاوضات بين الطرفين وأنه لا ينبغي تعطيل المفاوضات بسبب الاستفزازات[٥٣٨].

وفي ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠، أفاد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بأن الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة والمجموعة الرباعية لتهيئة الظروف لاستئناف المحادثات الإسرائيلية - الفلسطينية مستمرة. وفيما يخص الضفة الغربية، أبلغ أن هناك مصادمات يومية تقريبا بين المستوطنين والفلسطينيين. وقال إن قوات الأمن الإسرائيلية نفذت ٥٨ توغلا وأن ٤١ فلسطينيا و ٧ إسرائيليين أصيبوا بجروح خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفيما يتعلق بغزة، أشار إلى تجدد اضطراب الحالة الأمنية، مع وقوع اشتباكات بين قوات الأمن الإسرائيلية والمقاتلين الفلسطينيين. وفيما يتعلق بلبنان أفاد بأن الرئيس استأنف عقد جلسات الحوار

(٥٣٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٥.

(٥٣٤) بموجب القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وجه المجلس، في جملة أمور، الدعوة إلى الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من غزة، وتقديم المساعدة الإنسانية، بما فيها الغذاء والوقود والعلاج الطبي، وتوزيعها دون عراقيل في جميع أنحاء غزة.

(٥٣٥) S/PV.6265، الصفحة ١٧ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٩ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٠ (تركيا)؛ والصفحة ٣١ (النمسا)؛ والصفحة ٣٨ (الاتحاد الأوروبي).

(٥٣٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٤ (إسرائيل)؛ والصفحة ١٦ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٩ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٥ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٣٩ (الاتحاد الأوروبي).

(٥٣٧) S/PV.6273، الصفحات ٢-٦.

(٥٣٨) S/PV.6292، الصفحات ٢-٦.

الوطني لأول مرة منذ إجراء الانتخابات النيابية في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ العام الماضي[٥٣٩].

وذكر ممثل فلسطين أن الحالة على أرض الواقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد تدهورت بسبب استمرار أعمال العدوان الإسرائيلي والاستعمار والاستفزاز والتحريض ضد الشعب الفلسطيني. وقال إنه ما دامت إسرائيل تواصل انتهاك القانون الدولي من خلال سياساتها، ولا سيما أنشطتها الاستيطانية، لا يمكن لفلسطين المضي في المفاوضات، بما في ذلك المحادثات غير المباشرة[٥٤٠]. وذكرت ممثلة إسرائيل أن حماس تجعل من غزة بؤرة للإرهاب، وأن الهجمات التي تشنها تعرض السكان المدنيين في جنوب إسرائيل لتهديدات جسيمة. ولذلك، فإن إسرائيل تمارس حقها في الدفاع عن النفس. وذكرت أنه بينما تواصل حكومة إسرائيل تقديم المعونة الإنسانية لشعب غزة، فإن الوضع المعقد هناك نتيجة مباشرة للاحتلال من جانب حماس ورفضها التزاماتها، بما في ذلك الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف[٥٤١]. واتفق المتكلمون عموما على أنه لا يوجد أي بديل آخر للتوصل إلى حل إلاّ عن طريق المفاوضات. وأيد العديد من المتكلمين بيان المجموعة الرباعية الصادر في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠، الذي ينص على أن محادثات السلام ينبغي أن تؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة بحلول آذار/مارس ٢٠١٢. وأعرب عدة متكلمين عن قلقهم بشأن الحالة الإنسانية في غزة[٥٤٢]. وشدد بعض المتكلمين على أهمية إجراء تحقيقات في الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان على النحو المحدد في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون، الذي قدم إلى مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٩[٥٤٣].

وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠١٠، أفاد المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام بأن المحادثات غير المباشرة الإسرائيلية – الفلسطينية، بوساطة من الولايات المتحدة، قد بدأت وأن هدفها، كما ذكرت المجموعة الرباعية في بيانها المؤرخ ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠، هو حل جميع القضايا الأساسية، وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وإقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وذكر أن المفاوضات لا بد أن تتناول القضايا الجوهرية ولا يمكن السماح بأن يطالها الجمود، وأنه لا بد من ضمان الاستدامة للعملية باتخاذ إجراءات إيجابية في الميدان. وشدد على حجم الاحتياجات غير الملباة للسكان المدنيين في غزة، وتحديدا في مجالات المياه والصرف الصحي، والتعليم، والتشييد، وحث على إنهاء الإغلاق الإسرائيلي لقطاع غزة[٥٤٤].

٣١ أيار/مايو إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠: استجابة المجلس لحادثة أسطول غزة

في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠، أفاد الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بأن القوات الإسرائيلية قد اعترضت

(٥٣٩) S/PV.6298، الصفحات ٢-٨.

(٥٤٠) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١١.

(٥٤١) المرجع نفسه، الصفحات ١٢-١٤.

(٥٤٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢١ (المكسيك)؛ والصفحة ٣٠ (أوغندا)؛ والصفحة ٤٤ (الاتحاد الأوروبي)؛ S/PV.6636 (Resumption 1)، والصفحة ١١ (كوبا)؛ والصفحة ١٣ (ماليزيا)؛ والصفحة ١٦ (نيكاراغوا)؛ والصفحة ٢٣ (فنزويلا (جمهورية – البوليفارية).

(٥٤٣) S/PV.6298، الصفحة ٣٨ (مصر)؛ و S/PV.6298 (Resumption 1)، والصفحة ١٣ (ماليزيا). وورد التقرير في الوثيقة A/HRC/12/48.

(٥٤٤) S/PV.6315، الصفحات ٢-٧.

واعتلت ست سفن تؤلف قافلة بحرية كانت متجهة نحو غزة في وقت سابق من نفس اليوم. وكانت القافلة تحاول إيصال المعونة الإنسانية إلى غزة وكسر الحصار الإسرائيلي. وأفاد بأنه كان هناك على الأقل ١٠ حالات وفاة و ٣٠ إصابة، وأن ستة من الأفراد العسكريين الإسرائيليين قد أصيبوا بجروح في الحادث. ولاحظ أنه بالنظر إلى هذه الظروف، فإن من غير الممكن أن نحدد بشكل قاطع تسلسل الأحداث التي وقعت أو تفاصيلها. وأكد على أهمية إجراء تحقيق كامل في الحادث. وشدد على أن هذه التطورات تأتي في الوقت الذي ينبغي أن تركز فيه جميع الجهود على الحاجة إلى بناء الثقة والمضي قدما في المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية وأن من المهم بشكل حيوي في هذا الصدد أن تستمر المحادثات غير المباشرة. وأشار إلى أنه كان بالإمكان تفادي الحادث لو استجابت إسرائيل للنداءات المتكررة المطالبة بإنهاء حصارها غير المقبول لغزة الذي يأتي بنتائج عكسية[٥٤٥].

وقال وزير خارجية تركيا إن الأفعال التي ارتكبتها إسرائيل ضد قافلة مدنية متعددة الجنسيات تحمل المعونة الإنسانية إلى غزة في المياه الدولية يشكل خرقا للقانون الدولي يرقى إلى اللصوصية والقرصنة. وأكد أنه يجب أن تكون إسرائيل على استعداد لمواجهة العواقب وأن تتحمل المسؤولية عن جرائمها. وشدد على ضرورة أن يتجاوب مجلس الأمن بقوة اليوم ويعتمد بياناً رئاسياً يطالب بإجراء تحقيق عاجل في الحادث، ويدعو إلى معاقبة جميع السلطات والأشخاص المسؤولين عنه[٥٤٦].

(٥٤٥) S/PV.6325، الصفحتان ٣ و ٤.

(٥٤٦) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٧.

وأكد ممثل فلسطين أنه يجب على المجتمع الدولي أن يدين الجريمة، التي تتعارض مع القانون الإنساني الدولي ومعايير حقوق الإنسان. ودعا إلى تحقيق مستقل ونزيه لمعاقبة الجناة. وذكر أن من مسؤولية المجلس، بحكم الميثاق، اتخاذ التدابير اللازمة لصون السلم والأمن الدوليين وإنهاء احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية[٥٤٧].

وذكر ممثل إسرائيل أن الأسطول الصغير أبعد ما يكون عن كونه بعثة إنسانية حقيقية فحسب، لأن المنظمين لم يقبلوا عرض السلطات الإسرائيلية نقل المعونة إلى غزة، عبر المعابر البرية الموجودة، وفقا للإجراءات المتبعة. وأعرب عن رأي مفاده أن منظمي هذه القافلة يستغلون ستار المعونة الإنسانية لإرسال رسالة الحقد والكراهية ولارتكاب أعمال العنف. وشدد أيضا على أن الحصار البحري هو تدبير مشروع ومعترف به بموجب القانون الدولي. وعندما أصبح واضحا أن أسطول الاحتجاج عقد عزمه على خرق الحصار رغم الإنذارات المتكررة، نزل أفراد البحرية الإسرائيلية على متن السفن. واستدرك قائلا إن الجنود الذين نزلوا على واحدة من السفن تعرضوا للاعتداء بعنف شديد بوسائل عرضت حياتهم للخطر. وأنهم بدون أي شك قد تصرفوا دفاعا عن النفس[٥٤٨].

وذكر ممثل الولايات المتحدة إن الولايات المتحدة تشعر بالانزعاج البالغ بسبب أعمال العنف الأخيرة، وشدد على الحاجة إلى إجراء تحقيق يتسم بالمصداقية والشفافية. وأشار إلى وجود آليات لنقل المساعدات الإنسانية إلى غزة، وأن إيصال المساعدات على نحو مباشر بحرا ليس ملائما ولا مسؤولا. وذكر أيضا أن تدخل حماس في نقل

(٥٤٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

(٥٤٨) المرجع نفسه. الصفحات ١٧-١٩.

المساعدات الدولية وعمل المنظمات غير الحكومية يؤدي إلى تعقيد الجهود في غزة وأن استمرارها في تهريب الأسلحة ومواصلة التزامها بالإرهاب يقوضان أمن وازدهار الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء[٥٤٩].

وشدد معظم المتكلمين على الحاجة إلى إجراء تحقيق كامل في الحادث. وشدد كثير من المتكلمين على أهمية امتثال جميع الأطراف امتثالا تاما للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وإزالة القيود التي تفرضها إسرائيل على الوصول إلى غزة[٥٥٠]. وشدد بعض المتكلمين على أهمية مواصلة المحادثات غير المباشرة بين إسرائيل وفلسطين[٥٥١]. وحذر متكلمون آخرون من أن الحادث قد يسبب اضطرابات جسيمة وعواقب وخيمة للسلام في الشرق الأوسط[٥٥٢].

وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا طلب فيه، في جملة أمور، الإفراج الفوري عن السفن وعن المدنيين الذين تحتجزهم إسرائيل، وأحاط علما ببيان الأمين العام بشأن الحاجة إلى إجراء تحقيق كامل ومحايد في الحادث. وبالإضافة إلى ذلك، أكد المجلس أن الحل الوحيد القابل للتطبيق للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني هو التوصل إلى اتفاق عن طريق المفاوضات بين الطرفين، وكرر التأكيد على أن حل الدولتين هو الحل الوحيد لإحلال السلام في المنطقة[٥٥٣].

وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠، عرض المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط اقتراح الأمين العام بإنشاء فريق دولي تحت إشراف طرف ثالث، للتحقيق في حادثة الأسطول. وذكر المنسق الخاص أن الفريق، بالاشتراك مع اللجنة العامة التي أعلنت عنها إسرائيل، سوف يفي تماما بتوقعات المجتمع الدولي المتعلقة بإجراء تحقيق يتسم بالمصداقية والحياد. وأفاد بأن الأمم المتحدة قد حصلت على موافقة ملاك شحنة السفن لنقل حيازة الشحنة بأكملها وكفالة توزيعها في غزة في الوقت المناسب للأغراض الإنسانية، على النحو المطلوب في البيان الرئاسي المؤرخ ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وذكر، كمبدأ إرشادي، أنه يجب السماح بدخول كل شيء إلى غزة إلا إذا كان هناك سبب أمني محدد وشرعي[٥٥٤].

٢١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١: استئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين وتعليقها لاحقا

في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٠، أفاد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بأن الولايات المتحدة يسرت ست جولات من المحادثات غير المباشرة بين إسرائيل وفلسطين، وحث الطرفين على عدم تفويت الفرصة الحالية لإحراز تقدم في المحادثات والانتقال إلى المفاوضات المباشرة. وأشار إلى عدة خطوات اتخذتها حكومة إسرائيل، مثل إعلان التدابير الرامية إلى تخفيف الحصار على غزة، بما في ذلك مبادئ

(٥٤٩) المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

(٥٥٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٩ (المكسيك)؛ والصفحة ٩ (البرازيل)؛ والصفحة. ١٠ (النمسا)؛ والصفحة ١٣ (أوغندا)؛ والصفحة ١٣ (الصين)؛ والصفحة ١٣ (فرنسا)؛ والصفحة ١٤ (غابون)؛ والصفحة ١٥ (البوسنة والهرسك)؛ والصفحة ١٦ (لبنان).

(٥٥١) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٩ (المكسيك).

(٥٥٢) المرجع نفسه، الصفحة ١١ (نيجيريا)؛ والصفحة ١٣ (أوغندا)؛

(٥٥٣) S/PRST/2010/9.

(٥٥٤) S/PV.6340، الصفحات ٢-٧.

توجيهية جديدة متعلقة بدخول السلع إلى غزة، والموافقة على عدد إضافي من مشاريع الأمم المتحدة في مجال التعليم والصحة. وأفاد أيضا بأن حكومة إسرائيل قد بدأت التحقيق في حادثة الأسطول التي وقعت في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠، بينما يجري الأمين العام اتصالات مع الأطراف المعنية للحصول على موافقة على اقتراحه بإنشاء فريق دولي للتحقيق. وفيما يخص الضفة الغربية، أفاد بأن الوقف الاختياري لفترة ١٠ أشهر لبناء مستوطنات في الضفة الغربية موضع احترام إلى حد كبير، بيد أن الموعد النهائي للعمل به هو ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ودعا إلى تمديده وكذلك توسيع نطاقه لتغطية جميع الأنشطة الاستيطانية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة[٥٥٥].

وذكر ممثل فلسطين أنه على الرغم من أن حكومته قد شاركت في المحادثات غير المباشرة بحسن نية، فلا يمكن قول نفس الشيء بالنسبة لإسرائيل، التي تعمل على تخريب عملية السلام من خلال بالقيام بأعمال غير قانونية وطائشة، مثل استمرار النشاط الاستيطاني وبناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة[٥٥٦].

ودعا ممثل إسرائيل لإجراء مفاوضات مباشرة مع فلسطين دون أي شروط مسبقة أو تأخير. وأشار إلى أنه على الرغم من هذا التقدم الهام نحو المفاوضات المباشرة، لا تزال هناك ظاهرة خطيرة، وهي ما يسمى بالنشطاء، الذين يعملون تحت ستار المساعدة الإنسانية لدعم القوى الإرهابية في غزة. وأشار إلى التقارير التي تفيد بأن أسطولا آخر قد أقلع من لبنان في طريقه إلى غزة، ودعا المجتمع الدولي إلى استخدام نفوذه على منظمي تلك الأعمال، ودعا حكومة لبنان لمنعها من الحدوث[٥٥٧].

وأقر معظم المتكلمين بالتقدم المحرز في المحادثات غير المباشرة بين إسرائيل وفلسطين، ولكنهم شددوا على ضرورة قيام الطرفين ببدء المفاوضات المباشرة. وفي معرض التفكير في حادثة الأسطول، اقترح العديد من المتكلمين تدابير من قبيل الرفع الكامل للقيود المفروضة على وصول السلع إلى غزة. وشدد بعض المتكلمين على أن إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة ينبغي أن يتم حصرا عن طريق القنوات القائمة[٥٥٨]. ولاحظ العديد من المتكلمين أن الوقف الاختياري للنشاط الاستيطاني من المقرر أن ينتهي قريبا ودعوا إلى تمديده وتوسيع نطاقه. وأعرب عدة متكلمين عن قلقهم بشأن تدخل حماس في المساعدة الدولية، مما يؤدي إلى استمرار تعقيد الجهود في غزة[٥٥٩].

وقدمت إحاطتان بشأن التطورات الهامة في المنطقة عقدهما الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٠ والمنسق الخاص للأمين العام لعملية السلام في الشرق الأوسط في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، على التوالي. وأفيد بأنه بعد عدة جولات من المحادثات غير المباشرة لتحديد المجالات ذات الاهتمام المشترك وعرض المسائل ذات الأولوية لكل طرف من الطرفين، بدأت إسرائيل وفلسطين المفاوضات المباشرة تحت رعاية الولايات المتحدة. واتفق رئيسا الحكومتين على التماس حل الدولتين،

(٥٥٥) S/PV.6363، الصفحات ٣-٧.

(٥٥٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

(٥٥٧) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠-١٢.

(٥٥٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٣ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٩ (المكسيك).

(٥٥٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٣ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٦ (البوسنة والهرسك)؛ والصفحة ٢٤ (المملكة المتحدة).

على أن يكتمل في غضون سنة واحدة، بهدف حل المسائل المتعلقة بالحدود والأمن واللاجئين ومسألة القدس، من بين جميع المسائل الأساسية الأخرى. وفي معرض الإبلاغ عن غزة، أفادا بأن الجماعات المقاتلة الفلسطينية قد أطلقت صواريخ وقذائف الهاون على إسرائيل، وردت إسرائيل بغارات جوية وعمليات اقتحام. وبدأ الفريق الذي شكله الأمين العام للتحقيق في حادثة الأسطول البحري التي وقعت في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ عمله، واجتمع مرتين في آب/أغسطس ٢٠١٠. وفي الضفة الغربية، كان من المقرر أن ينتهي الوقف الاختياري الجزئي لبناء المستوطنات في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وحث الأمين العام المساعد على تمديده لما بعد ذلك التاريخ. وفيما يتعلق بلبنان، كان هناك توتر سياسي متزايد في البلد، مرتبط بتكهنات بشأن لوائح الاتهام المحتمل توجيهها من المحكمة الخاصة للبنان[٥٦٠].

وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أفاد الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بأن المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية المباشرة وصلت إلى طريق مسدود بعد ستة أسابيع من بدئها وأن الطرفين لم يجتمعا منذ ١٥ أيلول/سبتمبر. ولم يجدد الوقف الاختياري الجزئي للاستيطان من جانب إسرائيل الذي انتهى موعده في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، مما أدى إلى استئناف بناء المستوطنات الذي سبق تجميده. وردا على ذلك، أشارت فلسطين إلى أنها لن تواصل المفاوضات ما لم تجمد إسرائيل النشاط الاستيطاني. وأشار الأمين العام المساعد إلى أن ثمة جهود دبلوماسية مكثفة، تقودها الولايات المتحدة، لتهيئة الظروف المواتية لاستمرار المفاوضات. وفيما يخص الضفة الغربية، أفاد بوقوع ٤٤ حادثا عنيفا بين الفلسطينيين المحليين والمستوطنين الإسرائيليين، مما أسفر عن وقوع إصابات وأضرار. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت قوات الأمن الإسرائيلية أيضا ٣٥٣ عملية، مما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة ١٥٧. وفيما يتعلق بلبنان، أفاد بأن التوترات التي أوجدتها التكهنات والادعاءات المتعلقة بلوائح الاتهام المحتمل توجيهها من المحكمة الخاصة بلبنان قد زادت باطراد في الأسابيع الأخيرة، مما زاد من مخاوف اندلاع العنف الطائفي[٥٦١].

وذكر ممثل فلسطين أن المحادثات غير المباشرة لم تحرز تقدما ملموسا بسبب تعنت إسرائيل ورفضها الامتثال لالتزاماتها القانونية وما تقتضيه خارطة الطريق من وقفها لجميع الأنشطة الاستيطانية. وأعرب عن الأسف لأن إسرائيل لم تمدد الوقف الاختياري الرامي للأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك في القدس الشرقية. وأكد أن إسرائيل هي المسؤولة عن الحالة الحرجة على أرض الواقع وتقويض مفاوضات السلام[٥٦٢]. وأوضح ممثل إسرائيل أن بلده يواجه تهديدات متنوعة وخطيرة، مثل استمرار حزب الله في لبنان في تعزيز قدراته العسكرية وأسلحته والهجمات التي تشنها حماس في غزة على إسرائيل، بدعم من جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية[٥٦٣]. وكررت ممثلة الولايات المتحدة دعوتها إسرائيل إلى تمديد الوقف الاختياري للاستيطان، ودعت رئيس السلطة الفلسطينية إلى استئناف المفاوضات مع إسرائيل. وفيما يتعلق بلبنان، شددت على أنه لا يمكن التسامح مع جهود الطعن في مصداقية عمل المحكمة وإعاقته أو تأخيره[٥٦٤].

(٥٦٠) S/PV.6372، الصفحات ٢-٧؛ و S/PV.6388، الصفحات ٢-٧.

(٥٦١) S/PV.6404، الصفحات ٣-٧.

(٥٦٢) المرجع نفسه، الصفحات ٩-١٢.

(٥٦٣) المرجع نفسه، الصفحتان ١٤ و ١٥.

(٥٦٤) المرجع نفسه، الصفحات ١٥-١٧.

ودعا معظم المتكلمين كلا الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني إلى العودة إلى طاولة المفاوضات وتقديم ما يلزم من حلول توفيقية للاتفاق على حل قائم على وجود دولتين. كما دعا العديد من المتكلمين إسرائيل إلى تجديد الوقف الاختياري للنشاط الاستيطاني. وفيما يتعلق بلبنان، أعربوا عن تأييدهم لاستقلال المحكمة الخاصة، وشددوا على الدور الهام الذي تضطلع به في إنهاء الإفلات من العقاب.

وقدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط إحاطة إلى المجلس في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، على التوالي، بشأن التطورات الهامة في المنطقة. وذكر أن الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لتهيئة بيئة مواتية لاستئناف المحادثات المباشرة لم تكن حاسمة، في ظل تأكيد رئيس السلطة الفلسطينية من جديد أنه لن يعود إلى المفاوضات المباشرة ما لم تجمد إسرائيل النشاط الاستيطاني. وفي الضفة الغربية، كانت هناك زيادة كبيرة في أعمال التشييد في عدد من المستوطنات منذ انتهاء الوقف الاختياري الجزئي للاستيطان، بالإضافة إلى إعلانات عن المزيد من أعمال التشييد من جانب إسرائيل. وواصلت قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية القيام بجهود تستحق الثناء في المحافظة على الأمن في المناطق التي تسيطر عليها. وقدر عدد القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية بأنه في أدنى مستوياته منذ عام ٢٠٠٥، ولكن استمرت التوترات، مع قيام إسرائيل بتنفيذ عدد كبير من التوغلات والعمليات، متعللة بشواغل أمنية. وفيما يتعلق بقطاع غزة، ما زالت الجماعات المقاتلة تطلق الصواريخ وقذائف الهاون من غزة على إسرائيل، بينما ترد إسرائيل بشن غارات جوية والقيام بتوغلات. وبالإشارة إلى لبنان، أفيد بأن التكهنات بشأن المحكمة الخاصة للبنان استمرت في الهيمنة على النشاط السياسي، وأدت الخلافات السياسية إلى تعليق جلسات مجلس الوزراء في الحكومة[٥٦٥].

وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أفاد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بأن المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية لا تزال في طريق مسدود، بينما ازدادت التوترات في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي لبنان. وأشار إلى أن التواريخ المستهدفة المحددة من قبل اللجنة الرباعية للتوصل إلى اتفاق إطار بشأن الوضع الدائم وانتهاء السلطة الفلسطينية من برنامج السنتين لبناء الدولة ستحل بعد ثمانية إلى تسعة أشهر من الآن، وأن بقاء العملية السياسية ومصداقية اللجنة الرباعية على المحك. وأعرب أيضا عن شعوره بقلق بالغ من استمرار عدم إحراز تقدم في البحث عن تسوية عن طريق التفاوض. وأشار إلى استمرار الزيادة الحادة في نشاط بناء المستوطنات الإسرائيلية المسجلة منذ نهاية الوقف الاختياري للاستيطان في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وخلال الفترة المعتبرة، نفذت قوات الأمن الإسرائيلية ٤٨٦ عملية بحث في الضفة الغربية وأصيب ٨٧ فلسطينيا بجروح. وأشار إلى أن السلطة الفلسطينية قد واصلت اتخاذ خطوات حثيثة في برنامجها لبناء الدولة، كما واصلت جهودها لتعزيز الأمن في المنطقة الخاضعة لسيطرتها، على الرغم من التحديات المتزايدة. وأعرب عن القلق إزاء الحالة في غزة، حيث حدثت زيادة في عدد الصواريخ وقذائف الهاون التي تطلق على إسرائيل، بينما نفذت إسرائيل ١١عملية توغل و ٢٦ غارة جوية. وأشار إلى أن الهدف الرئيسي للأمم المتحدة ما زال يتمثل في تنشيط اقتصاد غزة والبحث عن إنهاء سياسة الإغلاق الإسرائيلية في إطار القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وفيما يتعلق بلبنان، أفاد باستمرار تفاقم الأزمة السياسية التي أثارها

(٥٦٥) S/PV.6430، الصفحات ٢-٦؛ و S/PV.6448، الصفحات ٢-٧.

انقسام الآراء حول المحكمة الخاصة للبنان. ففي ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أدت استقالة ١٠ وزراء من المعارضة، إلى جانب وزير من كتلة الرئيس سليمان، إلى انهيار حكومة الوحدة الوطنية. وقد دعا الأمين العام إلى مواصلة الحوار بين الأطراف بينما شدد على أهمية الحفاظ على الهدوء. وكرر دعوة جميع الأطراف إلى الامتناع عن محاولات التدخل في عمل المحكمة الخاصة أو التأثير فيه، مؤكدا على أن العملية القضائية المستقلة ينبغي ألا تتصل بأي مناقشة سياسية وأنه من المهم عدم الحكم مسبقا على نتائجها[٥٦٦].

ولاحظ ممثل فلسطين مرور سنتين على الهجوم الإسرائيلي على غزة، ولا يزال الفلسطينيون ممنوعين من إعادة بناء وإعادة تأهيل مجتمعاتهم المحلية وحياتهم. وأشار إلى أنه لم تحدث أي مساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي و لم يتم إنصاف الضحايا. وكرر دعوته إلى الرفع الفوري والكامل للحصار الإسرائيلي على غزة والفتح المستمر لمعابر غزة الحدودية. كما لفت الانتباه إلى الحالة في القدس الشرقية، التي لا تزال هدفا لحملة شرسة للغاية تهدف إلى أن تغير بشكل غير قانوني تركيبتها الديمغرافية ووضعها وطابعها. وذكر أنه بعد قرابة عقدين من عملية السلام، سيصبح زوال حل الدولتين أمرا واقعا إذا لم نفعل شيئا لوقف الأنشطة الاستيطانية غير المشروعة والمدمرة[٥٦٧].

ودعا كثير من المتكلمين إسرائيل إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية، وشددوا على ضرورة اتخاذ مزيد من الخطوات لتخفيف القيود المفروضة على تدفق السلع والأشخاص إلى غزة ومنها، ودعوا في الوقت نفسه إلى المصالحة بين الفلسطينيين. وفيما يتعلق بلبنان، دعا المتكلمون جميع الأطراف إلى السعي إلى حل سياسي تفاوضي للحالة الراهنة، وأعربوا في الوقت نفسه عن تأييد استقلال المحكمة الخاصة للبنان.

١٨ شباط/فبراير ٢٠١١: مشروع قرار بشأن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي

في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١، اجتمع المجلس للنظر في مشروع قرار[٥٦٨] قدمته ٧٩ من الدول الأعضاء ينص على جملة أمور منها إعادة التأكيد بأن المستوطنات الإسرائيلية التي أنشئت في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانونية؛ ومطالبة إسرائيل مجددا بأن توقف على الفور وبصورة تامة كافة الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ودعوة كلا الطرفين للعمل على أساس القانون الدولي والاتفاقات والالتزامات السابقة بينهما.

وقبل التصويت، أشار ممثل لبنان إلى أنه منذ نهاية الوقف الاختياري للاستيطان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، فقد تضاعف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي. وذكر أن الهدف من مشروع القرار هذا هو أن يقوم المجلس بدوره المطلوب وأن ينتصر للحق، لا لشيء إلا الحق[٥٦٩].

وطرح مشروع القرار عندئذ للتصويت ولكنه لم يعتمد بسبب التصويت السلبي لأحد الأعضاء الدائمين في المجلس.

وعقب التصويت، صرحت ممثلة الولايات المتحدة بأنه ينبغي ألا يساء فهم معارضة مشروع القرار على أنه يعني

(٥٦٦) S/PV.6470، الصفحات ٢-٧.

(٥٦٧) المرجع نفسه، الصفحات ٧-١٠.

(٥٦٨) S/2011/24.

(٥٦٩) S/PV.6484، الصفحتان ٣ و ٤.

تأييد النشاط الاستيطاني. وذكرت أن الولايات المتحدة، على العكس من ذلك، ترفض بأشد العبارات شرعية استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي. وبينما أعربت عن اتفاق بلدها التام بشأن الحاجة الملحة إلى تسوية الصراع بين إسرائيل وفلسطين على أساس الحل القائم على وجود دولتين، شددت على أن السبيل الوحيد لبلوغ ذلك الهدف المشترك هو من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين. فمشروع القرار هذا فيه مخاطرة بجعل الجانبين أكثر تصلباً في موقفيهما، ويمكن أن يشجع الطرفين على أن يبقيا بعيدا عن المفاوضات، وأن يعودا إلى مجلس الأمن، في حال استأنفا المفاوضات، كلما وصلا إلى طريق مسدود. وأعربت عن اعتقاد وفد بلدها أنه ليس من الحكمة أن يحاول هذا المجلس حل المسائل الجوهرية التي تفرِّق بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وبالتالي فإن الولايات المتحدة صوتت ضد مشروع القرار[٥٧٠].

وأكد العديد من المتكلمين أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة أمام السلام وحل الدولتين، ودعوا إلى الاستئناف الفوري للمفاوضات المباشرة[٥٧١].

وأعرب ممثل فلسطين عن رأي مفاده أن المجلس قد فشل في الاضطلاع بمسؤوليته عن الاستجابة للأزمة. وأعرب عن تأكيد وفد بلده مجدداً أن الوقت قد حان لإرسال رسالة واضحة وحازمة إلى إسرائيل بأن عليها أن تمتثل لالتزاماتها القانونية الدولية، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن توقف جميع انتهاكاتها وإعاقتها لعملية السلام. بيد أن الرسالة التي يرسلها المجلس من خلال عدم اعتماد مشروع القرار قد تشجّع إسرائيل على المزيد من التعنت والإفلات من العقاب[٥٧٢]. وكرر ممثل إسرائيل أن المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين هي السبيل الوحيد للمضي قدما، وخلص من ذلك إلى أنه لم يكن ينبغي مطلقا تقديم مشروع القرار وكان ينبغي للمجتمع الدولي ومجلس الأمن، بالأحرى، دعوة القيادة الفلسطينية، بصوت واضح وحازم، إلى العودة فورا إلى طاولة المفاوضات دون شروط مسبقة وإلى استئناف المفاوضات المباشرة لحل جميع القضايا المعلقة[٥٧٣].

٢٤ شباط/فبراير إلى ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١١: التطورات في فلسطين ولبنان

استمع المجلس إلى إحاطتين بشأن التطورات الهامة في المنطقة، قدم الأولى منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١ وقدم الثانية الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١١. وأفيد بأن المجموعة الرباعية اجتمعت في ٥ شباط/فبراير، وأكدت مجددا التزامها بحل الدولتين وباختتام المحادثات بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ورغم استمرار بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تمضي السلطة الفلسطينية قدما في برنامجها لبناء الدولة وأقامت الآن مؤسسات قوية تمثل الأساس ”لدولة في حالة انتظار“. غير أن الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية لم تسفر عن أي نتائج ملموسة، كما حدثت زيادة في الحوادث والتوترات العنيفة على

(٥٧٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

(٥٧١) المرجع نفسه، الصفحة ٣ (لبنان)؛ والصفحة ٦ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٧ (البرتغال)؛ والصفحة ٨ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ٩ (البوسنة والهرسك)؛ والصفحة ١٠ (الهند)؛ والصفحة ١٠ (البرازيل).

(٥٧٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

(٥٧٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

الأرض. وفي غزة، شهدت الفترة زيادة في العنف، مع تصاعد الهجمات الصاروخية التي تشنها الجماعات المقاتلة على إسرائيل والغارات الجوية الإسرائيلية والمواجهات المتكررة في المنطقة الحدودية. واتخذت قوات الأمن التابعة لحماس أيضا إجراءات قسرية ضد المشاركين في المظاهرات الواسعة النطاق التي تدعو إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني. وأُفيد بأن هناك شعور بالقلق حيال تدهور الحالة الاقتصادية في غزة واستمرار تأثير إجراءات الإغلاق الإسرائيلية. وفي الضفة الغربية، أُفيد أن مصرع خمسة من أفراد أسرة إسرائيلية في ١١ آذار/مارس في مستوطنة إيتامار دفع حكومة إسرائيل إلى الإذن بإنشاء قرابة ٤٠٠ وحدة سكنية كرد فعل على الحادث، في حين أن عمليات التفتيش التي أجرتها قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية أسفرت عن عدد كبير من الإصابات. وفي لبنان، أدى انهيار الحكومة في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى زيادة مستوى التوتر السياسي في البلد. واستمرت المشاورات بشأن تشكيل حكومة جديدة[٥٧٤].

وفي ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١١، أعرب وكيل الأمين العام للشؤون السياسية عن أسفه إزاء استمرار حالة الجمود في المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين. وأشار إلى أنه وفقا لتقييم الأمم المتحدة، تتولى السلطة الفلسطينية الآن المهام الحكومية التي تكفي الآن لإدارة الدولة في المجالات الستة الآتية: الحوكمة؛ وسيادة القانون وحقوق الإنسان؛ وسبل العيش والقطاعات المنتجة؛ والتعليم والثقافة؛ والصحة؛ والحماية الاجتماعية؛ والهياكل الأساسية والمياه. وفيما يتعلق بغزة، أفاد بأن الفترة شهدت أكبر مستويات العنف في غزة وإسرائيل منذ عملية الرصاص المصبوب قبل أكثر من عامين، وأعرب عن الجزع إزاء ما تقوم به حماس من أعمال لتصعيد العنف، مما يعرض للخطر المدنيين على الجانبين وقد يؤدي إلى اشتداد المواجهة مع إسرائيل. وفيما يتعلق بالضفة الغربية، رحب بقرار إسرائيل الصادر في ٦ نيسان/أبريل القاضي بالتحقيق بصورة منتظمة في جميع الإصابات اللاحقة بالفلسطينيين من الأفراد غير المشتركين في أعمال عدائية في الضفة الغربية نتيجة نيران القوات الإسرائيلية. وفيما يتعلق بلبنان، ذكر أنه لم تُشكّل بعد حكومة جديدة حتى الآن بعد مرور عدة أشهر على تعيين رئيس الوزراء. وفي حين أن الحالة العامة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ظلت هادئة ومستقرة عموما، وقعت عدة حوادث أمنية في أماكن أخرى في لبنان، مثل اختطاف سبعة من الرعايا الأجانب في منطقة قريبة من الحدود مع الجمهورية العربية السورية[٥٧٥].

وذكر ممثل فلسطين أنه تم تجديد الجهود لتعزيز المصالحة والوحدة الفلسطينيتين، وأن القيادة الفلسطينية تواصل العمل بلا هوادة لتنفيذ خطة بناء الدولة التي أُطلقت منذ عامين تقريبا، والتي تحرز تقدما سريعا نحو الاكتمال بحلول آب/أغسطس ٢٠١١[٥٧٦].

وذكر ممثل إسرائيل أنه منذ بداية آذار/مارس ٢٠١١، قامت حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية بإطلاق صواريخ عديدة على المدنيين في جميع أنحاء جنوب إسرائيل، كجزء من أخطر تصعيد للهجمات التي تنطلق من غزة في أكثر من عامين. وأكد أن المجلس والمجتمع الدولي لا يوليان الاهتمام المناسب للتهريب غير القانوني للأسلحة إلى قطاع غزة، وهو جانب حاسم من قرار مجلس الأمن

(٥٧٤) S/PV.6488، الصفحات ٢-٧؛ و S/PV.6501، الصفحات ٢-٦.

(٥٧٥) S/PV.6520، الصفحات ٢-٦.

(٥٧٦) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

١٨٦٠ (٢٠٠٩). وأشار إلى الأنباء الواردة بشأن الأسطول الكبير التي يعتزم إرساله عدد من المنظمات غير الحكومية والجماعات الأخرى وأفراد لهم علاقات كثيرة مع حماس وغيرها من المنظمات الإرهابية، وشدد على أن الغرض منه بكل وضوح هو الاستفزاز السياسي لا غير، وأنه لا يعزز أي هدف إنساني[٥٧٧].

وأدانت ممثلة الولايات المتحدة الهجمات التي وقعت مؤخرا على المدنيين، وأعربت عن القلق إزاء تصاعد إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون من غزة على جنوب إسرائيل، وكذلك إزاء الأنباء التي تشير إلى تزايد استخدام أسلحة متطورة. وشددت على ضرورة العمل معا لمنع حماس وغيرها من المتطرفين الذين يمارسون العنف من شن هجمات إرهابية. وأعربت أيضا عن قلق بالغ إزاء الأنباء التي تفيد بأن جماعات تُنظّم أسطولا آخر للإبحار إلى غزة[٥٧٨].

وأعرب الكثير من المتكلمين عن قلقهم إزاء الأسطول المقرر إرساله إلى غزة، وشددوا على أنه لا بد أن تستأنف إسرائيل وفلسطين المفاوضات. وأدان الكثير من المتكلمين الهجمات التي وقعت مؤخرا على جنوب إسرائيل وأسفرت عن مقتل مدنيين، ولكنهم حثوا كلا الجانبين على إظهار ضبط النفس. وأشاد عدة متكلمين بجهود بناء الدولة التي تبذلها السلطات الفلسطينية وأعربوا عن دعمهم لها[٥٧٩].

(٥٧٧) المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٣.

(٥٧٨) المرجع نفسه، الصفحتان ١٥ و ١٦.

(٥٧٩) المرجع نفسه، الصفحة ٣٢ (البرازيل)؛ والصفحة ٣٧ (الهند)؛ و S/PV.6520 (Resumption 1)، الصفحة ٤ (النرويج)؛ والصفحة ٧ (اليابان)؛ الصفحة ١٥ (طاجيكستان)؛ والصفحة ٢٣ (بنغلاديش).

وأشار عدة متكلمين إلى الحالة في الجمهورية العربية السورية، ودعوا حكومتها إلى احترام حقوق الإنسان والسماح بالاحتجاجات السياسية[٥٨٠]. وذكر ممثل الجمهورية العربية السورية عددا من الخطوات التي تتخذها حكومته نحو الإصلاح، غير أنه شدد على أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول يجب أن يُحترم. وأعرب عن رأي مفاده أن دعوة بعض المتكلمين إلى الانقلاب على الحكومات الشرعية هي محاولة عبثية لاستخدام القانون الدولي من أجل استغلال الجلسة التي تقتصر على النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، وتمثل إساءة استغلال لهذا البند من جدول الأعمال[٥٨١]. وذكر ممثل الاتحاد الروسي أن أي تدخل خارجي في الشؤون السورية أو شؤون الدول الأخرى في المنطقة غير مقبول[٥٨٢].

واستمع المجلس إلى إحاطات إعلامية بشأن التطورات الهامة في المنطقة، قدمها منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في ١٩ أيار/مايو ٢٠١١، ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية في ٢٣ حزيران/يونيه و ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١١.

وذُكر أنه لم تجر مفاوضات مباشرة بين إسرائيل وفلسطين خلال الفترة. وفي خضم استمرار توسيع المستوطنات الإسرائيلية، تستعد فلسطين للتقدم إلى الأمم المتحدة بطلب الاعتراف بدولة فلسطينية في أيلول/سبتمبر. وتم التوقيع على اتفاق للمصالحة بين فتح وحماس برعاية

(٥٨٠) S/PV.6520، الصفحة ١٧ (الولايات المتحدة)؛ والصفحتان ١٩-٢٠ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٢٨ (فرنسا)؛ والصفحتان ٣١ و ٣٢ (ألمانيا).

(٥٨١) S/PV.6520 (Resumption1)، الصفحتان ١٨ و ١٩.

(٥٨٢) S/PV.6520، الصفحة ٣٧.

مصر في ٢٧ نيسان/أبريل، الذي ينص على تشكيل حكومة فلسطينية وطنية من ”كفاءات“، أو تكنوقراط، تتولى الإعداد لإجراء انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني والرئاسة والمجلس الوطني الفلسطيني بشكل متزامن. وأُفيد بأن الفترة شهدت مواجهات خطيرة بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة. ووقعت إحدى هذه المواجهات في ١٥ أيار/مايو ٢٠١١، عندما تظاهر الفلسطينيون بأعداد كبيرة لإحياء يوم النكبة، مما أسفر عن سقوط العديد من القتلى والجرحى. ووقعت مواجهات أخرى في مرتفعات الجولان في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١١، عندما حاولت حشود كبيرة من المتظاهرين اختراق خط وقف إطلاق النار وعبور السياج التقني، مما أسفر عن سقوط العديد من القتلى. وفي لبنان، بعد مرور عدة أشهر على تعيين رئيس الوزراء، شُكّلت حكومة جديدة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١١. ووقع عدد من الحوادث الأمنية التي تبعث على القلق، منها الهجوم الذي تعرضت له قافلة تابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١ وأسفر عن إصابة خمسة من حفظة السلام. وفي ٩ آب/أغسطس ٢٠١١، أبلغت السلطات اللبنانية المحكمة الخاصة للبنان بأنها لم تتمكن من اعتقال ونقل المتهمين باغتيال رئيس الوزراء السابق. وفي ١٨ آب/أغسطس أمر رئيس المحكمة الخاصة بإشهار لائحة الاتهام[٥٨٣].

(٥٨٣) S/PV.6540، الصفحات ٢-٧؛ و S/PV.6562، الصفحات ٢-٦؛ و S/PV.6602 الصفحات ٢-٧.

٢٦ تموز/يوليه إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١: طلب انضمام فلسطين إلى عضوية الأمم المتحدة، والتطورات المتصلة بالجمهورية العربية السورية

في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١، أفاد المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط بأن العملية السياسية الرامية إلى حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني تشهد مأزقاً عميقاً ومستمراً، بينما ثبت أن الجهود الرامية إلى إيجاد الأرضية المشتركة الضرورية لاستئناف المفاوضات بالغة الصعوبة بسبب الخلافات وانعدام الثقة بين الطرفين. وأشار إلى أنه في ظل عدم وجود إطار عمل للشروع في محادثات جدية واستمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، تسعى فلسطين بنشاط لاستكشاف إمكانية اللجوء إلى الأمم المتحدة. ومضى يقول إنه بينما صرح الرئيس محمود عباس بأن الجهود المبذولة في الأمم المتحدة سوف تساعد على المحافظة على الحل القائم على وجود دولتين، فإن إسرائيل تعارض مسار العمل هذا لاعتقادها بأن ذلك سيُعسّر المفاوضات من أجل التوصل إلى هذا الحل[٥٨٤].

وذكر ممثل فلسطين أن فشل المجموعة الرباعية في اعتماد بارامترات واضحة وعادلة للحل من أجل إفساح المجال أمام استئناف المفاوضات كانت فرصة جادة تبددت، وأن سبب الفشل هو إسرائيل، التي رفضت قبول الأساس الشرعي للمفاوضات. وأشار إلى أن الشهور المقبلة ستكون حاسمة، بالنظر إلى أن شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١١ هو التاريخ الذي حددته المجموعة الرباعية بموافقة المجتمع الدولي لإبرام اتفاق للسلام. وذكر أن السلطة الوطنية الفلسطينية سوف تكمل قريبا تنفيذها لخطة السنتين لبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، وإنهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال. وذكر أن

(٥٨٤) S/PV.6590، الصفحة ٣.

الفلسطينيين وفوا بمسؤولياتهم وأنهم على استعداد ليحكموا أنفسهم بأنفسهم[٥٨٥].

وذكر ممثل إسرائيل أن مبادرات الفلسطينيين في الأمم المتحدة تصرف الانتباه عن السبيل الصحيح المفضي إلى السلام، الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال المفاوضات الثنائية. وبعد أن أقر بأن السلطة الفلسطينية حققت تقدما خلال العامين الماضيين، ذكر أنه من الواضح أنه لا يزال يتعين فعل الكثير لإقامة دولة فعالة ومسالمة، بالنظر إلى أن السلطة الفلسطينية لا تسيطر على جميع أرضها ولا تحتكر استعمال القوة، حيث لا تزال حماس تسيطر على غزة. وقال إن جمهورية إيران الإسلامية لا تزال هي مركز الإرهاب في المنطقة، حيث تنقل الأسلحة إلى حماس وحزب الله وغيرهما من الجماعات الإرهابية في انتهاك للعديد من قرارات مجلس الأمن[٥٨٦].

وأكدت ممثلة الولايات المتحدة أن المكان الوحيد الذي يمكن فيه حل قضايا الوضع الدائم لفلسطين هو طاولة المفاوضات بين الطرفين، وليس في المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة، وأن اتخاذ إجراءات رمزية لعزل إسرائيل في افتتاح الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر لن يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة. وذكرت أن الولايات المتحدة لن تؤيد أي حملات أحادية الجانب من هذا القبيل[٥٨٧].

وأعرب متكلمون كثيرون عن خيبة أملهم إزاء استمرار الجمود في المفاوضات وأكدوا أن أنشطة الاستيطان الإسرائيلية تسببت في هذا المأزق بشكل مباشر. وشدد عدة متكلمين على أن مسألة الدولة الفلسطينية لم تعد تحتمل التأخير[٥٨٨]. وأعرب بعض المتكلمين صراحةً عن دعمهم لطلب فلسطين للانضمام لعضوية الأمم المتحدة[٥٨٩]. وأكد معظم المتكلمين على دعم الحكومة المشكلة حديثا في لبنان، وأعربوا عن أملهم في أن تواصل احترام الالتزامات الدولية للبلد، بما في ذلك الحفاظ على عمل المحكمة الخاصة للبنان. وأشار عدة متكلمين إلى الحالة في الجمهورية العربية السورية، ودعوا حكومتها إلى وقف العنف والسماح بالاحتجاجات السلمية وحرية التعبير[٥٩٠]. وحث متكلمون آخرون جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس[٥٩١]. وأكد ممثل الجمهورية العربية السورية أن بعض المتكلمين يسعون إلى زج المجلس في شؤون بلده الداخلية بحجج وذرائع واهية لا علاقة لها بدور المجلس ومسؤولياته. وأشار أيضا إلى مبادرات الإصلاح المختلفة التي شرعت حكومته في الاضطلاع بها[٥٩٢].

وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أفاد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بأن رئيس السلطة الفلسطينية قدم، في ٢٣ أيلول/سبتمبر، إلى الأمين العام طلب العضوية في الأمم المتحدة. ووفقا للميثاق والنظام الداخلي، أحال الأمين العام الطلب إلى رئيس مجلس الأمن في اليوم نفسه، وأرسل نسخة

(٥٨٥) المرجع نفسه، الصفتان ٩ و ١٠.

(٥٨٦) المرجع نفسه، الصفحات ١١ -١٤.

(٥٨٧) المرجع نفسه، الصفحتان ١٥ و ١٦.

(٥٨٨) S/PV.6590 (Resumption 1)، الصفحة ٢ (قيرغيزستان)؛ والصفحة ٨ (أوغندا).

(٥٨٩) S/PV.6590، الصفحات ١٨-٢٠ (لبنان)؛ والصفحتان ٢١ و ٢٢ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ٢٧ (البرازيل). S/PV.6590 (Resumption 1)، الصفحة ٨ (أيسلندا)؛ والصفحة ١١ (الكويت).

(٥٩٠) S/PV.6590، الصفحة ١٦ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٢٤ (فرنسا).

(٥٩١) المرجع نفسه، الصفحة ١٧ (نيجيريا)؛ والصفحتان ٢٦ و ٢٧ (البرتغال).

(٥٩٢) S/PV.6590 (Resumption1)، الصفحات ٢٠-٢٢.

منه إلى رئيس الجمعية العامة. والطلب الآن معروض على المجلس للنظر فيها. وأفاد أيضا بأن المجموعة الرباعية أحاطت علما بهذا الطلب، ودعت في الوقت نفسه إلى استئناف المفاوضات بين الطرفين. وأفاد وكيل الأمين العام بأن الأزمة السياسية وأزمة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية قد تصاعدت، مما أسفر عن مقتل ٢ ٧٠٠ شخص على الأقل منذ آذار/مارس ٢٠١١. وأشار إلى أن الاستقطاب يزداد عمقا بين حكومة الجمهورية العربية السورية والمعارضة الشعبية المتنامية. وأفاد أيضا بأن مجلس حقوق الإنسان عين خبراء لتشكيل لجنة تحقيق دولية، وأعرب عن أمله في أن تتعاون الحكومة مع اللجنة تعاونا تاما[٥٩٣].

وأعرب رئيس وزراء لبنان عن دعم طلب انضمام فلسطين لعضوية الأمم المتحدة. وذكر أن استمرار إسرائيل في تنفيذ أنشطة الاستيطان وبناء الجدار الفاصل وتغيير المعالم الجغرافية والسكانية في القدس الشرقية هو محاولة لإزالة الهوية العربية لفلسطين. وطالب إسرائيل بالانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل، وكذلك من الأراضي اللبنانية المحتلة، ولا سيما مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والجزء الشمالي من قرية الغجر. كما أكد من جديد التزام لبنان باحترام المحكمة الخاصة للبنان[٥٩٤].

وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أفاد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بأن مجلس الأمن يقوم بدراسة طلب انضمام فلسطين لعضوية الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، يجري استعراض طلب عضوية فلسطين في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وذكر أن الأمين العام يشعر بقلق متزايد إزاء ما سترتبه هذه الخطوة من آثار بالنسبة للأمم المتحدة ككل، ويرجو من جميع الأطراف المعنية أن تتصرف بحكمة عند تقريرها مسار العمل. وأكد أنه بغض النظر عن تلك التطورات، فإن التوصل إلى حل الدولتين عن طريق المفاوضات يجب أن يظل أعلى أولوية. وفيما يتعلق بغزة، أفاد بأن إسرائيل وحماس نفذتا، في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، المرحلة الأولى من اتفاق لتبادل السجناء، حيث أطلقت حماس سراح الجندي الإسرائيلي الذى تحتجزه في غزة منذ عام ٢٠٠٦ مقابل ٤٢٧ من السجناء الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل. وأشار إلى أن إسرائيل لا تزال تحتجز ما يقرب من ٠٠٠ ٥ من السجناء الفلسطينيين، وأنه سيُطلق سراح ٥٥٠ سجينا آخر خلال شهرين في المرحلة الثانية من اتفاق التبادل. وفيما يتعلق بلبنان، أشار إلى أن البلد لا يزال متأثرا بالتطورات في الجمهورية العربية السورية المجاورة. وفيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية، أشار إلى استمرار الأزمة السياسية وأزمة حقوق الإنسان، الأمر الذي أدى إلى موت ما يزيد على ٠٠٠ ٣ شخص منذ شهر آذار/مارس ٢٠١١. وذكر أن المواجهة بين النظام والمعارضة ستستمر على الأرجح، مع كل ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على البلد والمنطقة. وقال إن الأمين العام يواصل دعوته القيادة السورية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف عمليات القتل، ويواصل التأكيد على ضرورة أن يتصرف المجتمع الدولي بشكل متسق من أجل وقف سفك المزيد من الدماء. ولاحظ أن جامعة الدول العربية اجتمعت في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ لمناقشة الحالة وأن وفدا وزاريا سيسافر إلى دمشق في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر[٥٩٥].

وقال ممثل فلسطين إن ١٣٠ بلدا قد اعترف حتى الآن بدولة فلسطين. ولاحظ أن المجلس ما فتئ يناقش طلب فلسطين لمدة شهر تقريبا، وأعرب عن رأي مفاده أنه آن أوان قيام مجلس الأمن بتحمل مسؤوليته والموافقة على الطلب

(٥٩٣) S/PV.6623، الصفحات ٣-٧.

(٥٩٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٢ و ٣.

(٥٩٥) S/PV.6636، الصفحات ٢-٦.

والتقدم إلى الجمعية العامة بتوصية ايجابية بانضمام فلسطين إلى عضوية المنظمة. وذكر أن رأي فلسطين هو أن المفاوضات ينبغي أن تبدأ انطلاقا من حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وأنه يُتوقع من إسرائيل أن تفي بواجباتها القانونية، بما فيها الواجبات المنصوص عليها في خارطة الطريق، لوقف الأنشطة الاستيطانية كافة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وإذا أفلحت المجموعة الرباعية في تأمين التزام من الجانب الإسرائيلي على هذا الأساس، فإن الجانب الفلسطيني مستعد لاستئناف المفاوضات. وكرر التأكيد أيضا على أنه لا يوجد تناقض بين استئناف المفاوضات في ذلك الإطار والجهود التي تبذلها فلسطين من أجل أن تصبح دولة عضوا في الأمم المتحدة[٥٩٦].

وذكر ممثل إسرائيل أن الإجراء الفلسطيني الأحادي الجانب في الأمم المتحدة ينتهك اتفاقات أوسلو والترتيبات المؤقتة وبروتوكول باريس وغيرها من الاتفاقات الثنائية التي تشكل أساس التعاون الإسرائيلي الفلسطيني. وبالإضافة إلى ذلك، أكد أن هذه المبادرة الأحادية الجانب ستثير توقعات لا يمكن تلبيتها وهي وصفة لعدم الاستقرار، وربما العنف. ورفض تأكيد فلسطين على أن العقبة الرئيسية أمام السلام هي مستوطنات إسرائيل، وذكر أن هذه مجرد ذريعة للفلسطينيين لتجنب المفاوضات. وقال إن الفلسطينيين أبعد ما يكونون عن تلبية المعايير الأساسية لقيام الدولة، وأن رئيس السلطة الفلسطينية سلطته معدومة في قطاع غزة الذي لم يتمكن من زيارته منذ عام ٢٠٠٧[٥٩٧].

وأعرب كثير من المتكلمين عن دعم طلب عضوية فلسطين في الأمم المتحدة[٥٩٨]. وأحاط عدة متكلمين علما بالإجراء مع عدم الإعراب صراحةً عن تأييد الطلب[٥٩٩]. وفيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية، أعرب الكثير من المتكلمين عن قلقهم إزاء العنف المستمر، ورحبوا بجهود الوساطة التي تبذلها جامعة الدول العربية. وأعرب ممثل المملكة المتحدة عن خيبة أمله لعجز المجلس عن توبيخ النظام السوري بشكل مناسب، بسبب استخدام عضوين فيه لحق النقض[٦٠٠]، وذكر أنه قد آن الأوان أن يتخذ المجلس الإجراءات الجماعية القوية المطلوبة لردع النظام عن مسار العنف الذي ينتهجه[٦٠١]. وذكر ممثل الاتحاد الروسي أن استراتيجية أعضاء معينين في المجتمع الدولي المتمثلة في توجيه التهديدات وممارسة الضغوط لفرض الجزاءات غير مجدية[٦٠٢].

واستمع المجلس إلى إحاطتين إعلاميتين بشأن حالة الطلب المقدم من فلسطين لعضوية الأمم المتحدة وبشأن

(٥٩٦) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٩.

(٥٩٧) المرجع نفسه، الصفحات ١٢-١٤.

(٥٩٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٧ (الهند)؛ والصفحة ٢١ (الصين)؛ والصفحة ٢٢ (البرازيل)؛ والصفحة ٢٣ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٣٠ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ٣٤ (لبنان)؛ والصفحة ٤٢ (الأردن)؛ والصفحة ٤٤ (المملكة العربية السعودية؛ S/PV.6636 (Resumption 1)، الصفحة ٥ (تركيا)؛ والصفحة٧ (ماليزيا)؛ والصفحة ١٤ (فييت نام)؛ والصفحة ١٥ (الإمارات العربية المتحدة)؛ والصفحة ٢١ (المغرب)؛ والصفحة ٢٤ (كوبا)؛ والصفحتان ٢٥ و ٢٦(بنغلاديش)؛ والصفحة ٢٧ (أيسلندا)؛ والصفحة ٢٨ (باكستان)؛ والصفحتان ٢٨ و ٢٩ (سري لانكا)؛ والصفحة ٣٠ (إندونيسيا)؛ والصفحة ٣١ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)؛ والصفحة ٣٣ (كازاخستان)؛ والصفحة ٣٤ (الكويت)، والصفحة ٣٧ (البحرين)؛ والصفحة ٣٩ (تونس)؛ والصفحة ٤٠ (السودان)؛ والصفحة ٤٢ (قطر).

(٥٩٩) S/PV.6636، الصفحة ٣٢ (البوسنة والهرسك)؛ S/PV.6636 (Resumption 1)، الصفحة ٨ (اليابان)؛ والصفحة ٢٠ (النرويج).

(٦٠٠) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الجزء الأول، القسم ٢٧، المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط“.

(٦٠١) S/PV.6636، الصفحة ٢٥.

(٦٠٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤.

التطورات الهامة في المنطقة، قدم الأولى المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وقدم الثانية الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وأفيد بأن طلب عضوية فلسطين في الأمم المتحدة لا يزال معروضا على المجلس. وذُكر أن المؤتمر العام لليونسكو صوت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر مؤيدا عضوية فلسطين. وأفيد أيضا بأن إسرائيل نظرت إلى طلب عضوية فلسطين في الأمم المتحدة نظرة سلبية وأن حكومة إسرائيل جمدّت تحويل عائدات الضرائب والجمارك المستحقة للسلطة الفلسطينية في البداية بعد التصويت الذي جرى في اليونسكو، ولكنها استأنفت التحويل في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. ولم تحقق الوحدة الفلسطينية تقدما، رغم أن هناك تكهنات بشأن تطورات في المستقبل. وشهدت غزة مجددا تصعيدا خطيرا للعنف، بما في ذلك إطلاق المقاتلين للصواريخ على إسرائيل والضربات الجوية التي نفذتها إسرائيل. ولا تزال الحالة على طول حدود لبنان مع الجمهورية العربية السورية مقلقة. ووقع عدد من الحوادث في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة، منها هجوم بالقنابل استهدف دورية تابعة للقوة، وأسفر عن إصابة خمسة من حفظة السلام واثنين من المدنيين اللبنانيين. كما أفيد بأن الاحتجاجات الشعبية في الجمهورية العربية السورية ظلت تُواجه بالقمع العنيف، مما أسفر عن العديد من الوفيات والإصابات بجراح وحالات الاحتجاز. ووافقت جامعة الدول العربية على إيفاد بعثة من المراقبين العرب. وتواصل الأمم المتحدة رصد تدفق المشردين من المواطنين السوريين إلى شمال لبنان[٦٠٣].

(٦٠٣) S/PV.6662، الصفحات ٢-٧؛ و S/PV.6292، الصفحات ٢-٧.

الجلسات: الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	الوثائق الأخرى	الدعوات عملا بالمادة ٣٧	الدعوات عملا بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون عن التصويت)
٦٢٦٥ ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠			٢٣ دولة عضوا[أ]	المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، والأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والرئيس بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والمراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة	الأمين العام وجميع أعضاء المجلس وجميع المدعوين	
٦٢٧٣ ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠				وكيل الأمين العام للشؤون السياسية	وكيل الأمين العام للشؤون السياسية	

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	الوثائق الأخرى	الدعوات عملا بالمادة ٣٧	الدعوات عملا بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون عن التصويت)
٦٢٩٢ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠				المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام	الأمين العام	
٦٢٩٨ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠			١٧ دولة عضوا[ب]	فلسطين، ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ونائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والرئيس بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس وجميع المدعوين	
٦٣١٥ ١٨ أيار/مايو ٢٠١٠				منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	
٦٣٢٥ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠	رسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة (S/2010/266)		إسرائيل	فلسطين، والأمين العام المساعد للشؤون السياسية	جميع أعضاء المجلس وجميع المدعوين	
	رسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة (S/2010/267)					
٦٣٢٦ ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠	رسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة (S/2010/266)					S/PRST/2010/9
	رسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة (S/2010/267)					
٦٣٤٠ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠				منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	منسق الامم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	الوثائق الأخرى	الدعوات عملا بالمادة ٣٧	الدعوات عملا بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون عن التصويت)
٦٣٦٣ ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٠			١٩ دولة عضوا[ج]	فلسطين، ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والرئيس بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس وجميع المدعوين	
٦٣٧٢ ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٠				الأمين العام المساعد للشؤون السياسية	الأمين العام المساعد للشؤون السياسية	
٦٣٨٨ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠				منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	
٦٤٠٤ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠			٢٣ دولة عضوا[د]	فلسطين، والأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والرئيس بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس وجميع المدعوين	
٦٤٣٠ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠				وكيل الأمين العام للشؤون السياسية	وكيل الأمين العام للشؤون السياسية	
٦٤٤٨ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠				منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	
٦٤٧٠ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١			٢٣ دولة عضوا[هـ]	فلسطين، ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والرئيس بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس وجميع المدعوين	
٦٤٨٤ ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١		مشروع قرار مقدم من ٧٩ دولة[و] (S/2011/24)	٧٣ دولة عضوا[ز]	فلسطين	فلسطين، و ١٤ دولة عضوا[ح]	لم يعتمد مشروع القرار (S/2011/24) ١٤-١-٠[ط]

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	الوثائق الأخرى	الدعوات عملا بالمادة ٣٧	الدعوات عملا بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون عن التصويت)
٦٤٨٨ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١				منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	
٦٥٠١ ٢٢ آذار/مارس ٢٠١١				الأمين العام المساعد للشؤون السياسية	الأمين العام المساعد للشؤون السياسية	
٦٥٢٠ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١١			٢٤ دولة عضوا[ي]	فلسطين، ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والرئيس بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس وجميع المدعوين	
٦٥٤٠ ١٩ أيار/مايو ٢٠١١				منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	
٦٥٦٢ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١١				وكيل الأمين العام للشؤون السياسية	وكيل الأمين العام للشؤون السياسية	
٦٥٩٠ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١			٢١ دولة عضوا[ك]	فلسطين، ومنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والرئيس بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس وجميع المدعوين	
٦٦٠٢ ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١١				وكيل الأمين العام للشؤون السياسية	وكيل الأمين العام للشؤون السياسية	
٦٦٢٣ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١				وكيل الأمين العام للشؤون السياسية	لبنان (رئيس الوزراء)، ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية	

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	الوثائق الأخرى	الدعوات عملا بالمادة ٣٧	الدعوات عملا بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون عن التصويت)
٦٦٣٦ ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١			٣١ دولة عضوا[ك]	فلسطين، ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس وجميع المدعوين	
٦٦٦٢ ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١				منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	
٦٦٩٢ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١				الأمين العام المساعد للشؤون السياسية	الأمين العام المساعد للشؤون السياسية	

(أ) الأرجنتين، والأردن، وإسرائيل، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وباكستان، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وجنوب أفريقيا، وسري لانكا، وعمان، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفييت نام، وقطر، وكوبا، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، والنرويج، ونيكاراغوا.

(ب) الأردن، وإسرائيل، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وباكستان، وبوتسوانا، وتونس، والجمهورية العربية السورية، وجنوب أفريقيا، وسري لانكا، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وكوبا، والكويت، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والنرويج، ونيكاراغوا.

(ج) الأردن، وإسرائيل، وإكوادور، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وأيسلندا، وباكستان، وبنغلاديش، والجمهورية العربية السورية، وجنوب أفريقيا، وسري لانكا، وسويسرا، وطاجيكستان، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وكوبا، وماليزيا، ومصر، والنرويج، ونيكاراغوا.

(د) الأردن، وإسرائيل، وإكوادور، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وأيسلندا، وباكستان، وبنغلاديش، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وتونس، والجمهورية العربية السورية، وجنوب أفريقيا، وسري لانكا، وطاجيكستان، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وقطر، وكوستاريكا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، والنرويج، ونيكاراغوا.

(هـ) الأردن، وأستراليا، وإندونيسيا، وأوغندا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وباكستان، وبنغلاديش، وتركيا، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، والسودان، وشيلي، وطاجيكستان، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وكوبا، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، والنرويج، واليابان.

(و) أذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأفغانستان، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأيرلندا، وأيسلندا، وبابوا غينيا الجديدة، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتركمانستان، وتركيا، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، وزمبابوي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسلوفينيا، والسنغال، والسودان، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وصربيا، والصومال، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفنلندا، وفييت نام، وقبرص، وقطر، وكوبا، وكوستاريكا، والكويت، ولبنان،

ولكسمبرغ، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، وموريشيوس، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيجيريا، ونيكاراغوا، والهند، واليمن، واليونان.

(ز) أذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وإسرائيل، وأفغانستان، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأيرلندا، وأيسلندا، وبابوا غينيا الجديدة، وباكستان، والبحرين، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتركمانستان، وتركيا، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجيبوتي، وزمبابوي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسلوفينيا، والسنغال، والسودان، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وصربيا، والصومال، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وفييت نام، وقبرص، وقطر، وكوبا، وكوستاريكا، والكويت، ولكسمبرغ، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، وموريشيوس، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيكاراغوا، واليمن، واليونان.

(ح) الاتحاد الروسي، وإسرائيل، والبرازيل، والبرتغال، والبوسنة والهرسك، وجنوب أفريقيا، والصين، وغابون، وكولومبيا، ولبنان، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيجيريا، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية.

(ط) المؤيدون: الاتحاد الروسي، وألمانيا، والبرازيل، والبرتغال، والبوسنة والهرسك، وجنوب أفريقيا، والصين، وغابون، وفرنسا، وكولومبيا، ولبنان، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيجيريا، والهند؛ المعارضون: الولايات المتحدة.

(ي) الأردن، وأستراليا، وإسرائيل، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، وبنغلاديش، وتركيا، وتونس، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وطاجيكستان، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وقطر، وكوبا، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملديف، والمملكة العربية السعودية، وناميبيا، والنرويج، واليابان.

(ك) الأردن، وإسرائيل، وإندونيسيا، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيسلندا، وباكستان، وبنغلاديش، وتركيا، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكوبا، والكويت، وماليزيا، ومصر، والمغرب، ونيكاراغوا، واليابان.

(ل) الأردن، وإسرائيل، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيسلندا، وباكستان، والبحرين، وبنغلاديش، وتركيا، وتونس، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وسري لانكا، والسودان، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وقطر، وكازاخستان، وكوبا، والكويت، وماليزيا، ومصر، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والنرويج، ونيكاراغوا، واليابان.

٢٧ - الحالة في الشرق الأوسط

عرض عام

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ١٦ جلسة، منها ست جلسات مغلقة مع البلدان المساهمة بقوات[٦٠٤]، في إطار البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط"، واتخذ سبعة قرارات وثلاثة بيانات رئاسية. وتناول المجلس في الجلسات ثلاثة مواضيع بصفة أساسية وهي: (أ) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك[٦٠٥]؛

(٦٠٤) فيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، انظر: S/PV.6343، و S/PV.6433، و S/PV.6558، و S/PV.6680. وفيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، انظر: S/PV.6373 و S/PV.6600.

(٦٠٥) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، انظر الجزء العاشر، القسم الأول، "عمليات حفظ السلام".